الأسبوعي

نهضة مصر

العدد 1738 السنة السادسة الخميس - الجمعة 1 - 2 أكتوبر 2009 / 12 - 13 من شوال 1430 هجرية 16 صفحة - الثمن جنيه واحد www.gu4me.com/nahda

الخطر القادم من الفضاء الإلكترونى

أرباح القرصنة 4 أضعاف تجارة المخدرات!

■ 18 مليار دولار خسائر منتجى الأفلام العالمية ■ 2 مليار دولار خسرها منتجو الموسيقى ■ 100 مليون جنيه خسائر القنوات الفضائية

من «وصلات» الدش ■ اللواء مجدى كمال: أكثر من 8 آلاف جريمة فى 6 أشهر حصيلتها بالمليارات ■ اللواء محمود عبدالجواد: مرتكبوها من أصحاب الياقات البيضاء.. وذكاؤهم خارق

فى ظل التطور السريع والرهيب لتكنولوجيا المعلومات أصبح هناك نوعية جديدة من الجرائم المستحدثة لم يكن يسمع بها العالم قبل عام ٢٠٠٠ وفى غضون ٥ سنوات باتت تلك الجرائم تشكل تهديداً كبيراً وخطراً على أمن واقتصاد البلاد للدرجة التى جعلت مرتكبى تلك الجرائم يحققون أرباحاً تفوق ما يحققه تجار المهربين بمعدل أربعة أضعاف وتلك الجرائم هى المعروفة باسم جرائم «القرصنة» وتشمل التعدى على حقوق الملكية الفكرية وتقليد العلامات التجارية والغش التجارى والتعدى على حقوق الهيئات الإذاعية والقضائية وجرائم نسخ المؤلفات العلمية والأدبية ونسخ وطبع المصنفات السمعية والبصرية وغيرها مما اصطلح على تسميتها جرائم أصحاب الياقات البيضاء، ووفقاً للتقارير والاحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة فإن تلك الجرائم تتصل بجرائم أخرى فى ذات الخطورة مثل جرائم غسيل الأموال والاستغلال الجنسى للأطفال وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها من الجرائم الأخرى.

وأوضحت الاحصاءات أن خسائر منتجى الافلام عالمياً بلغت نحو ١٨ مليار دولار وخسائر منتجى الموسيقى تقرب من ٢ مليار دولار فى حين بلغت القرصنة على المحتوى فى مجالات البث الإذاعى والتليفزيونى المشفر والقنوات الفضائية نحو ١٠٠ مليون جنيه.

وهو ما جعل وزارة الداخلية تتنبه مبكراً لتلك الجرائم وتقوم برصدها وبذل جهود مضنية من أجل مكافحة جرائم القرصنة للحد من مخاطرها وتقليل خسائرها.

وحول تلك الجهود يؤكد اللواء مجدى كامل نائب مدير الإدارة العامة لمباحث المصنفات الفنية وحماية حقوق الملكية الفكرية أن مصر كانت من أوائل دول العالم التى تنبهت لخطورة جرائم القرصنة وما تشكله من تهديد لأمن واقتصاد البلاد، مضيفاً أن المشرع المصرى منذ قديم الزمن حرص على سن القوانين والتشريعات التى تكفل حماية الحقوق وأن مصر أدركت هذا بأقرار الحماية وقواعد العدالة بسن سلسلة قوانين شملت جميع عناصر الملكية الفكرية خاصة أن فلسفة الحماية تختلف من دولة لأخرى وهى ليست مجرد حماية أفكار وابداعات وحقوق أشخاص بل هى آلية مهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

وأضاف اللواء مجدى كامل أن وزارة الداخلية أنشأت أول جهاز شرطى متخصص لمكافحة جرائم المصنفات فى عام ١٩٨١ وتم تطويرها لتصبح إدارة رئيسية مستقلة عام ١٩٩٦ وتنفيذاً لرؤية واهتمام السيد حبيب العادلى وزير الداخلية المتنامى بالملكية الفكرية أصبحت هناك إدارة عامة لمباحث المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية تنفيذاً لالتزامات مصر الدولية بحماية حقوق الملكية الفكرية وهذه الإدارة هدفها العمل على حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة داخل مصر ومكافحة صور التعدى وضبط مرتكبيها وتقوم الإدارة بالتنسيق مع أجهزة الوزارة وباقى أجهزة الدولة لتنفيذ القوانين والقيام بالحملات التى تستهدف ضبط هؤلاء القراصنة وتقويض جرائمهم.

وأشار إلى أن أهم الجرائم التى تعمل الإدارة على مكافحتها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد القومى وأصحاب الحقوق والمستهلك نفسه هى جرائم القرصنة على حقوق الهيئات الإذاعية والفضائية المتمثلة فى شبكات الدش أو الوصلات غير المرخصة ومقاهى النت والقرصنة على البرمجيات وجرائم نسخ المؤلفات العلمية والأدبية وجرائم نسخ وطبع المصنفات السمعية والبصرية، مؤكداً أن الإدارة نجحت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فى ضبط ٨١٨٤ قضية من بينها ٤٨٢ قضية مصنفات سمعية و١٨٩ قضية مصنفات سمعية وبصرية و٨٩٧ قضية مطبوعات فى حين تم ضبط ٣٦١٦ قضية شبكات «بث فضائى» ونت دون ترخيص و٣ آلاف قضية حاسب آلى ومؤخراً شاركت مصر تحت رعاية جامعة الدول العربية فى مؤتمرين إقليميين الأول من خلال وزارة الداخلية هو مؤتمر القرصنة وحماية حقوق الملكية الفكرية فى العصر الرقمى بالأردن والذى ناقش على مدار ٣ أيام التحديات التى تواجه الإعلام والفضائيات وقضايا القرصنة الفكرية التى أصبحت ظاهرة مقلقة محلياً وعربياً وعالمياً وكشف أساليبها فى السطو والسرقة والبحث عن تفعيل قوانين الحماية ومستقبل البث التليفزيونى خاصة مع تلاحم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مع الإعلام والحد من انتشار الجريمة الالكترونية والمؤتمر الثانى كان بالعاصمة السورية دمشق وناقش إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية فى الوطن العربى.

ومن ناحيته يؤكد اللواء محمود عبدالجواد مدير مباحث مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات أنه منذ عام ٢٠٠٢ تم انشاء إدارة مكافحة جرائم الحاسب الآلى وشبكات المعلومات كواحدة من الإدارات الشرطية التى تتبع قطاع الأمن الاقتصادى بهدف ضبط جميع صور الخروج على الشرعية فيما يمس أمن الوطن وأمن الأفراد باستخدام الحاسب الآلى وتعنى بضبط ومكافحة جرائم الإنترنت بشتى صورها وأنماطها، مشيراً إلى أن الجريمة المعلوماتية أو الالكترونية هى جريمة تحدث فى الفضاء الالكترونى وهى عابرة للقارات ويتميز مرتكبوها بأنهم مجرمون غير عاديين وأذكياء، بدرجة شديدة ويطلق عليهم أنهم أصحاب الياقات البيضاء، وجرى تصنيفهم على أنهم «مخربون» أو قراصنة أو جواسيس ومحتالون.

وأضاف أن من صور التعدى تحميل أفلام وأغان من مواقع الإنترنت وتحميل برامج منسوخة ومقرصنة وقصص ومؤلفات وبث شفرات القنوات الفضائية المشفرة عن طريق المشاركة أو «الشيرنج» والتى من أشهر أنواعها ذلك النوع المتمثل فى نظام جى بوكس **G Box System** ونظام ندلتد **Peer To Peer** ونظام سى سى كام وأخيراً نظام **New Camd** النيو كامد.

وأشار إلى أن أخطر أنظمة البث الفضائى المشفر عن طريق الريسيفرات المتداولة والمخالفة والتى يأتى معظمها مهرباً من الخارج هى أجهزة دريم بوكس وثرومان وكيوماكس ومتيا بوكس وعائلته.

وأكد اللواء محمود عبدالجواد أن من أخطر التحديات فى مواجهة جرائم التشفير أنه يتم نقل الحاسبات الخادمة «السيرفر» إلى مواقع خارج البلاد عن طريق حجز نطاقات «دومين نيم» على مواقع استضافة بأمريكا ولندن وهولندا وغيرها من الدول بقصد تضليل الشرطة فى عمليات التتبع والضبط ومنع تتبع الأرقام التعريفية «IP» كما أن هناك بعض الشركات تقوم بإنتاج أجهزة استقبال مجهزة ببرامج داخلية مرتبطة بسيرفر بالدول المصنعة مثل الصين وتايوان وهونج كونج.

ويؤكد المهندس أحمد عبدالجواد مدير مكافحة القرصنة فى مصر وخبير الملكية الفكرية أنه ومع التطور السريع فى التكنولوجيا على الساحة أصبحت الأدوات المستخدمة فى عمليات القرصنة من السهل الحصول عليها وتكاليف امتلاكها بسيطة، الأمر الذى أصبحت معه مكاسب القراصنة هائلة والخسائر على جميع الجهات ضخمة جداً مشيراً إلى أن القرصنة على المحتوى فى مجالات البث الإذاعى والتليفزيونى المشفر وغير المشفر دون الحصول على موافقة أصحاب الحقوق والذى يعرف بنظام الوصلات قد سجل العامين الماضيين أعلى معدلات قرصنة وأن عدد مستخدمى الأرسال المقرصن فى الشرق الأوسط تعدى عدد المستخدمين الشرعيين بمرتين على الأقل، مؤكداً أن القرصنة ليست هواية أو مجرد تسلية ولكنها أصبحت أسلوباً إجرامياً محترفاً يصل فى الكثير من حالاته إلى شكل من أشكال الجريمة المنظمة متعددة الحدود والأطراف.

ويضيف أن أحد أخطر أشكال وأساليب القرصنة بعد الوصلة يأتى عن طريق إعادة البث على الإنترنت، الأمر الذى أصبح يعد تلك التعديات يمثل تهديداً خطيراً للملكية الفكرية، الأمر الذى يجعل التصدى لتلك الجرائم مهمة غاية فى الأهمية بما يعود بالنفع على أصحاب الحقوق ويقلل من تلك الجرائم ومعدلاتها التى أصبحت فى تزايد مستمر.

ومن جانبه أكد الدكتور إيهاب يوسف رئيس مجلس إدارة شركة ريسك فرى لإدارة المخاطر أنه أصبحت هناك حاجة ملحة لمواجهة جرائم القرصنة فى ظل زيادة معدلاتها وتنامى قدرات مرتكبيها بالصورة التى تجعل منها جريمة اقتصادية تكبد المنتجين خسائر فادحة تقارب ملايين الدولارات سنوياً خاصة فيما يتعلق بجرائم الغش التجارى وتقليد العلامات التجارية وهى جرائم تدر على مرتكبيها أرباحاً طائلة تفوق ما يتكسبه تجار المهربون بأربعة أضعاف طبقاً لإحصائية صادرة عن الأمم المتحدة وخاصة ما يتعلق بتقليد العلامات التجارية للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مجال الأدوية وهى جريمة مزدوجة ترتكب فى حق المنتج والمستهلك معاً، فالمنتج يتكبد خسائر مادية فادحة جراء تقليد منتجه والمستهلك لا يحصل على الافادة المرجوة من استخدام المنتج المغشوش أو المقلد.

ويضيف د. إيهاب يوسف أنه لايزال هناك قصور فى التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية هذا القصور لا يظهر إلا عند تطبيقها كما أن حرفية هؤلاء المجرمين العالمين تجعلها دائماً بعيداً عن المساءلة وتجعل من ضبطهم مهمة صعبة على رجال الشرطة.

تحقيق: محمد حافظ الشرقاوى

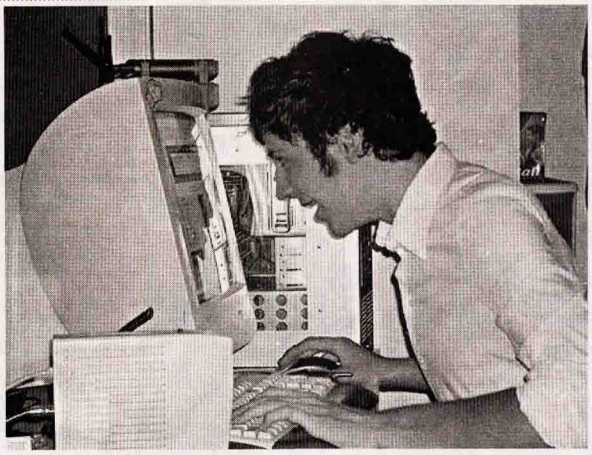

■ المهندس أحمد عبدالجواد: جريمة منظمة متعددة الأطراف..

عابرة للقارات ■ د. إيهاب يوسف: التعدى على الملكية الفكرية يدفع ثمنها المنتج والمستهلك معاً